مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي

الرباط في: 12/05/2017
رقم السؤال: 1 825

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العمومية

نوع السؤال: عادي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

للمؤسسات والمقاولات العمومية دور وازن في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية. ولها دور أساسي كذلك في دينامية التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلاد. كما أن المؤسسات والمقاولات العمومية ترهن إقلاع العديد من القطاعات الهامة والمهيكلة وتؤثر بشكل كبير على السياسات القطاعية.

وقد بلغ حجم الاستثمار الاجمالي للمقاولات العمومية ما قدره 71.6 مليار درهم، فيما بلغ رقم المعاملات 198 مليار درهم، بقيمة مضافة تصل إلى 72.7 مليار درهم، وبقدرة ذاتية للتمويل تقدر ب 42.2 مليار درهم.

وبالنظر للحجم والأهمية التي تحتلها المؤسسات والمقاولات العمومية في النسيج الوطني، فالإشكاليات المرتبطة بحجمه وقيادته الإستراتيجية وبحكامته وعلاقته مع الدولة ما زالت قائمة.

كما أن دور الدولة كمساهم وكمخطط غير واضح المعالم والأبعاد الإستراتيجية. ويبدو حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات في الموضوع بأن وزارة الاقتصاد والمالية التي عليها أن تجسد هذا الدور لا تتوفر على بنية لليقظة والقيادة من أجل مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية واتخاذ الموقف الملائم المجسد لدور الدولة - المساهم، كما أن الوزارات المختصة قطاعيا غير مؤطرة قانونيا للتدخل، ويوجد نوع من التفاوت بين نشاط كل قطاع على حدة، ومدى الاهتمام بهذه المؤسسات والحرص على تحسين أدائها والارتقاء بها تنظيميا وهيكليا وماليا وتدبيريا والعمل على ربط الجسور بين السياسة القطاعية واستراتيجيات المقاولة العمومية المعنية لكي تلعب دورها كاملا كأول مستثمر عمومي وكأداة مميزة لتنفيذ السياسات العمومية، بالحكامة المطلوبة وبالنجاعة والفعالية الفائقة وبالرؤية الثاقبة والبعد الاستشرافي المستنير.
ومن المتوقع أن تستثمر المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2017 ما قدره 107 مليار درهم، بنسبة 34 % من الاستثمارات المرتقبة في قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة، متبوعة بقطاع البنيات التحتية والنقل واللوجستيك بنسبة 20 % .
ورغم أن المؤسسات العمومية تعتبر أول المستثمرين في المغرب بعيدا أمام الدولة والجماعات الترابية، فحجم استثماراتها في تراجع وللسنة الثالثة على التوالي، فمن 118.5 مليار درهم سنة 2014 تدنى الحجم تدريجيا ليصل إلى 108 مليار درهم سنة 2016.
وفي سنة 2017، سيخصص 90? من حجم الاستثمار للبنيات التحتية والنقل والماء والطاقة والمعادن وللقطاع المالي والسكن الاجتماعي.

فهل لكم، سيدي الوزير، أن تفيدونا في هذا الموضوع، بتنويرنا حول ما تنوون القيام به لتحسين أداء المقاولات والمؤسسات العمومية على مستوى توجهها الاستراتيجي وتدبير المحفظة العمومية وترشيد مردوديتها تبعا للرؤية الإستراتيجية المؤطرة وعلى مستوى علاقتها المالية مع الدولة وضرورة تجنب تراكم متأخرات القروض والديون؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد اللطيف اعمو,عدي الشجيري